



The North African Journal of Scientific Publishing (NAJSP)

مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي (NAJSP)

E-ISSN: 2959-4820

Volume 2, Issue 4, October - December 2024

Page No: 9-21

Website: <https://najsp.com/index.php/home/index>



SJIFactor 2024: 5.49 0.63 :2023 (AIF) معامل التأثير العربي ISI 2024: 0.696

أثر تغير سعر الصرف على التضخم دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2022م)

رفيق معمر البشير سلطان*
* قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزيتونة، ترهونة، ليبيا

The Impact of Real Exchange on the Inflation Rates: An Applied Study on the Libyan Economy During the Period (2000–2022)

Rafeeg Maamar Albasheer Sultan*

* Department of Economics, Faculty of Commerce, AL Zaytouna University, Tarhuna, Libya

*Corresponding author

rafekabb@gmail.com

*المؤلف المراسل

تاريخ النشر: 2024-10-06

تاريخ القبول: 2024-09-01

تاريخ الاستلام: 2024-07-02

الملخص

تهدف هذه الدراسة للتعرف على أثر تغير سعر الصرف على معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000 – 2022م) ولهذا تم تقدير الانحدار الذاتي بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (Autoregressive Distributed Lag: ARDL) والنتائج الرئيسية لهذه الدراسة: هي وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، مما يعني أن كلا من سعر الصرف ومعدل التضخم يتحركان مع بعضهما عبر الزمن. تشير نتائج اختبار تصحيح الخطأ غير المقيد UECM الى ان حد تصحيح الخطأ سالباً ومعنوياً عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة وهو ما يفي بالشرط الأساس في النموذج لتصوير ديناميكيات الأجل القصير وهو ما يعني ان تقريبا 69% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن سنة بالنسبة لهذه الدراسة اعتبارا لاعتمادنا للسلاسل الزمنية السنوية، وهو ما يعني أن العودة إلى التوازن ممكنة في ظرف ربع عام تقريبا، واعتبارا لمعنوية المتغير المستقل فهذا يدل على قوة إمكانية الاستفادة من هذا النموذج في تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، معدل التضخم، التكامل المشترك.

Abstract

This study aims to impact: real exchange on the inflation rate determined in the Libyan economy during the period from 2000 to 2022 AD. Therefore, autoregression was estimated based on the distributed lag autoregressive model. (Autoregressive Distributed Lag: ARDL) the main results of this paper are: there is a Cointegration between the study variables, which means that both real exchange and the inflation rate move with each other over time. The results of the UECM unconstrained error correction test indicate that the error correction term is negative and significant at all statistically significant levels, which satisfies the basic condition in the model for depicting short – term dynamics, which means that approximately 69% of short – term errors can be corrected in a unit of time, one year. For this study, taking into account

adoption of annual time series, which means that a return to equilibrium is possible within approximately a year and a half, and taking into account the significance of the independent variable, this indicates the strength of the possibility of benefiting from this model in estimating the short – term relationship between the dependent variable and the independent variable.

Keywords: Real Exchange; Inflation Rate; Cointegration.

مقدمة:

لعل أهمية موضوع التضخم تتبع من آثاره على القوة الشرائية لدخول مختلف الوحدات الاقتصادية وبالتالي على مستوى الرفاهية في الاقتصاد بالإضافة إلى تأثيره السلبي على القدرة التنافسية للمنتجات المحلية فالتضخم متغير أساسي في الخطط الاقتصادية، ومؤشراً مهماً في أداء الاقتصاد القومي ومقياس مهم في الحسابات القومية حيث تفسر النظرية الاقتصادية العلاقة بين سعر الصرف والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع مستوى التضخم، وبالتالي انخفاض سعر صرف عملة هذه الدولة، مشكلة التضخم تحظى اهتمام كبير لدى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، وليبيا عانى اقتصادها من هذه المشكلة من خلال ما شهدته من أزمات سياسية واقتصادية أدت إلى حدوث اختلالات على مستوى التوازن الاقتصادي الكلي، نتيجة للارتفاع الحاد في المستوى العام للأسعار مع تراجع قيمة العملة المحلية والتذبذب الحاصل في سعر الصرف الدينار الليبي مقابل الدولار، أدى ذلك إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار للسلع بشكل عام والسلع الاستهلاكية بشكل خاص حيث أن كل الشرائح طالها التضخم وخصوصاً الافراد من ذوي الدخل المحدود بسبب الفارق الكبير بين المعروض من السلع والخدمات والاصدار النقدي، ولا يزال الخلاف بين المدارس الاقتصادية قائماً حول العوامل التي تؤثر في التضخم وبشكل خاص حول مدى أهمية سعر الصرف في تفسير سلوك هذا المتغير لذلك فإن الدراسة تأتي كمحاولة للتعرف على تأثير سعر الصرف على سلوك معدل التضخم في الاقتصاد الليبي.

أولاً: المشكلة

يعاني الاقتصاد الليبي من معدلات مرتفعة للتضخم ولقد تزامنت هذه الارتفاعات مع ارتفاعات في سعر صرف الدينار الليبي أمام الدولار الأمريكي، مما أثر سلباً على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للفرد الأمر الذي يلخص مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: هل هناك علاقة سببية بين سعر الصرف والتضخم؟ وإذا كانت هناك علاقة بينها فما اتجاه هذه العلاقة السببية؟ وهل يؤثر سعر الصرف على معدلات التضخم في ليبيا؟

ثانياً: أهمية الدراسة وأهدافها

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها محاولة لإثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالموضوع كما أنها محاولة لإثارة العديد من النقاط والتساؤلات أمام الباحثين للبحث والدراسة كما يمكن الاستفادة من نتائجها في رسم العديد من السياسات الاقتصادية ذات العلاقة، ومن هذا المنطلق استهدفت الدراسة، تحديد العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في ليبيا.

ثالثاً: فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة باختبار فرضية مفادها عدم وجود علاقة سببية بين تغيرات سعر الصرف والتضخم في ليبيا.

رابعاً: منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في جمع وتصنيف وتبويب البيانات ووصف المتغيرات وتحليل المؤشرات ذات العلاقة بالموضوع، وعلى منهج التحليل الكمي (القياسي) في تقدير تأثير سعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الليبي.

خامساً: حدود الدراسة

حدود مكانية: ليبيا

حدود زمنية: (2000 – 2022م)

سادساً: الدراسات السابقة

دراسة (داغر والصويغي، 2010): بعنوان أثر كل من عرض النقود وسعر الصرف على معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2008، وكانت متغيرات الدراسة غير ساكنة في مستوياتها، وانه تحققت صفة السكون فقط عند فرقتها الثالث، واعتمدت الدراسة على نموذج تصحيح الخطأ، وتوصلت الدراسة إلى أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في نمو عرض النقود بمفهومها الواسع ونمو سعر صرف الدينار تساعد في تفسير التغيرات التي تحدث في نمو معدل التضخم في الأمد الطويل والأمد القصير. دراسة (شنيش، 2013): دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين كل من مستوى التضخم وعرض النقود بالمفهوم الضيق، وكذلك إلى وجود علاقة طردية بين مستوى التضخم وبين أسعار صرف الدينار الليبي. دراسة (بوفروة وآخرون ، 2019): بعنوان قياس أثر كل من عرض النقود وكذلك سعر الصرف الموازي على التضخم في ليبيا في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة (2015 - 2018م)، باستخدام نموذج VECM وباستخدام عدة اختبارات منها اختبار ديكي فولر Test ADF واختبار جوهانسن للتكامل المشترك وتحليل دالة الاستجابة لردة الفعل Function Response Impulse ، وتوصلت إلى عدم وجود علاقة سببية في المدى القصير تتجه من عرض النقود وكذلك سعر الصرف الموازي على التضخم ، ووجود علاقة موجبة في الأمد الطويل، أي أن زيادة عرض النقود وسعر الصرف يؤديان إلى زيادة التضخم، حيث تؤدي زيادة عرض النقود وسعر صرف الدينار الليبي إلى مزيد من الضغوط التضخمية في الأجل الطويل، والجزء الآخر قد يكون راجع لأسباب هيكلية لعدم استقرار قطاع التصدير المبني على قطاع النفط الذي يتسم بتقلب اسعاره.

دراسة (ساسي ومسعود، 2014): بعنوان اختبار العلاقة السببية بين أسعار الصرف والمستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي وذلك باستخدام تحليل السلاسل الزمنية خلال الفترة (1993 - 2010م) وتوصلت الدراسة إلى ان هناك علاقة بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل، كما أوضحت الدراسة أن العلاقة بين أسعار الصرف والرقم القياسي لأسعار المستهلك، طردية غير أنها ضعيفة التأثير في المدى القصير، بالإضافة إلى ذلك أوضحت نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التغير في أسعار الواردات ومعدل التغير في عرض النقود بالمفهوم الواسع ترتبط بعلاقة طردية مع سعر الصرف الاسمي للدينار الليبي وبالعلاقة عكسية معخفض الضمني للنتائج المحلي الإجمالي. دراسة (ميهوب، بركان، 2017): بعنوان أهم التغيرات المحددة للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2014م)، هدفت هذه الدراسة الى استخدام المنهج التحليلي الكمي مستعيناً بالأساليب القياسية والاحصائية، وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج كان أبرزها أن إشارة معلمة سعر الصرف الفعلي الحقيقي سالبة وتتلاءم مع النظرية الاقتصادية، أي ان الزيادة في التكاليف وفي أسعار المواد الاستهلاكية الناتجة عن تخفيض قيمة الدينار الجزائري مقابل عملات الشركاء الأجانب يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار في الجزائر.

الإطار العام للدراسة

المبحث الأول: سعر الصرف، مفهوم، أنواعه، وظائفه، انظمته.

1. مفهوم سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف الاجنبي بأنه السعر الذي يتم به مبادلة عملة بأخرى وبالتحديد فهو قيمة الوحدة الواحدة من العملة الاجنبية مقدره بوحدات العملة الوطنية (السريتي، 2009: 245). ويعرف سعر الصرف بأنه عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى (شهاب، 2007: 244). ويتحدد سعر الصرف كسعر أي سلعة أخرى بتفاعل قوى الطلب على العملة الاجنبية وعرضها في الاسواق الداخلية ، ويتحدد الطلب على العملة الاجنبية بعمليات الجانب المدين في ميزان المدفوعات ، أي ان الواردات تزيد من الطلب على العملات الاجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في الاسواق الخارجية ، وكذلك فإن جميع البنود التي تفيد في الجانب المدين من ميزان المدفوعات تزيد من الطلب على العملات الاجنبية أما عرض العملة الوطنية في الداخل فيتحدد بعمليات الجانب الدائن

من ميزان المدفوعات، فالصادرات تزيد من عرض العملات الأجنبية في الداخل وتزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية كذلك فإن جميع المعاملات التجارية والمالية التي تقيد في الجانب الدائن في ميزان المدفوعات تؤدي إلى زيادة عرض النقد الأجنبي. (السريتي، 2019: 247).

2. أنواع سعر الصرف: (اليامنة، 2016: 4)

- **سعر الصرف الاسمي الرسمي:** هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما. ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعاً لتغير الطلب والعرض وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد.
- **سعر الصرف الاسمي الموازي:** وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر الصرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.
- **سعر الصرف الحقيقي:** وهو يعبر عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية في مقابل وحدة واحدة من السلع المحلية.
- **سعر الصرف الفعلي:** يعرف سعر الصرف الفعلي على أنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعات فعلياً أو المقبوضة لقاء عملة دولية قيمتها وحدة واحدة متضمنة في ذلك التعريفات الجمركية، رسوم، إعانات مالية الخ. ويتدخل عاملان مهمان في تحديد سعر الصرف الفعلي هما: -

أ. عدد العملات الأجنبية التي تدخل في سلة العملات.

ب. الأوزان النسبية المعطاة لكل عملة أجنبية على أساس أهمية العملات الأجنبية للأطراف المتبادلة. ويمكن قياسه باستخدام مؤشر " laspeyes " للأرقام القياسية.

- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على التنافسية البلد تجاه الخارج، لا بد من أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.

3. وظائف سعر الصرف: (برنه، 2015: 7)

لسعر الصرف وظائف متعددة وهي كالتالي: -

- **وظيفة قياسية:** حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (سلعة معينة) مع أسعار السوق العالمية.
- **وظيفة تطويرية:** أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات مناطق معينة إلى مناطق أخرى من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات كما يمكن أن تؤدي إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية .
- **وظيفة توزيعية:** وذلك من خلال ارتباطه بالتجارة الخارجية بحيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم. وإن تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة أي التغير في سعر صرفها ستؤثر على حجم الاحتياطي الموجود كرسيد لدي البنوك المركزية في الدول الأخرى.
- **أنظمة سعر الصرف:** (عبد السلام، 2007: 123 – 134).

1. نظام الصرف بالذهب:

هو نظام يتحدد بمقتضاه قيمة العملة الوطنية بجرامات محددة من الذهب، وللحكم على هذا النظام وإن كان حقق الثبات النسبي لأسعار الصرف ومن ثم المبادلات خلال تلك الفترة إلا أنه ترك الكثير من التبعيات السلبية التي دفعت بدول العالم إلى التخلي عنه كأساس للصرف.

2. نظام الرقابة على الصرف:

هو نظام بمقتضاه تحتكر الدول التعامل في الصرف الاجنبي بيعا وشراء وهي التي تحدد سعر العملة الوطنية في مواجهة العملة الاجنبية.

• نظام حرية الصرف:

هو ذلك النظام الذي بمقتضاه تتحدد اسعار صرف العملات في السوق الدولي على اساس العرض ولطلب على تلك العملات.

• سوق الصرف (مفهومه وأنواعه ووظائفه):

1. مفهوم سوق الصرف: (عبد القادر، 2011:119)

عرف سوق الصرف الأجنبي بأنه، التقاء الذين يعرضون العملات الأجنبية مع الذين يطلبون هذه العملات، والسوق بهذا المعنى ليس له مكان محدد بخلاف الأنواع الأخرى من الاسواق مثل الاسواق المالية والتي يجب أن يكون لها مكان محدد وزمان محدد تباع وتشترى من خلاله الاوراق المالية. ومن أهم مزايا سوق الصرف ما يلي:

- تميزه بالسعة والعمق والسيولة العالية مقارنة بجميع الأسواق.
- استمرار التعامل مدة 24 ساعة: فمن مميزات هذا السوق هو اننا نجد المراكز المالية مفتوحة للعمل طول الوقت في المراكز المالية حول العالم حيث تتداخل ساعات العمل فبينما تغلق بعض المراكز أبوابها تفتح أخرى أبوابها للعمل وتبدأ وبالتداول.

2. أنواع سوق الصرف: (السريتي، 2009:248)

ويتم التفرقة بين نوعين من أسواق الصرف الأجنبي وهي كالتالي: -

- **سوق الصرف العاجلة:** وهو السوق الذي يتم فيه بيع وشراء العملة الأجنبية وفقاً لسعر عاجل، ويتم التسليم والتسلم في الحال.

- **سوق الصرف لأجل:** وهو السوق الذي يتم فيه بيع وشراء العملة الأجنبية وفقاً لسعر أجل، ويتم التسليم والتسلم بعد فترة، بمعنى أن التسليم يكون مؤجلاً إلى حين حلول التاريخ المتفق عليه، ومدة التأجيل قد تكون في حدود شهر أو ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنة على أكثر تقدير.

3. وظائف سوق الصرف: (مساعدة، 2014:19)

في حقيقة الأمر السوق لا يؤدي وظائف وإنما تؤدي فيه وظائف منها:

- **التغطية:** وهي قيام المصدر بشراء عملة أجنبية التي تدخل في عملية الدفع، في تاريخ عقد الصفقة خوفاً من ارتفاع سعر صرفها في موعد السداد، وتكون في السوق الحالي الذي يكون فيه الاتفاق في الوقت الحالي بالدفع في تاريخ لاحق بالثمن المتفق عليه.
- **تسوية المدفوعات الدولية:** وتعني نقل القوة الشرائية من دولة إلى أخرى وتسهيل تسوية المدفوعات الدولية الناجمة عن المعاملات التجارية المنظورة وغير المنظورة والرأسمالية الطويلة والقصيرة الأجل لتسوية حقوق الدائنة والمدينة.
- **تسعير العملات وتوفير السيولة:** تتحدد الاسعار في سوق الصرف الأجنبي من خلال آلية التقاء العرض والطلب وحينها ينتج سعر العملة، ايضاً توفر السيولة والقروض من خلال البنوك الناشطة فيها لأصحاب المعاملات التجارية الدولية عن طريق تقنية الاعتماد المستندي المنتشر كثيراً في التجارة الدولية.
- **التحكيم أو الموازنة أو المرابحة:** هي الاستفادة من فارق اسعار الصرف في أسواق مختلفة وهي تقارب في اسعار الصرف وتجعلها موحدة عالمياً.
- **المضاربة:** يقصد بها التعرض العمدي لخطر الصرف بدافع توقع الربح، إذا المضاربة عكس التغطية التي تتجنب الخطر أما المضاربة تستمر في الاخطار.

الجدول (1): سعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2022).

السنة	سعر الصرف (E)	السنة	سعر الصرف (E)
2000	0.54613	2012	1.25330
2001	0.64732	2013	1.25030
2002	1.21669	2014	1.33120
2003	1.30839	2015	1.38940
2004	1.25064	2016	1.43790
2005	1.35541	2017	1.35280
2006	1.28821	2018	1.38750
2007	1.22728	2019	1.39280
2008	1.25161	2020	1.33220
2009	1.24021	2021	4.58460
2010	1.24028	2022	4.81670
2011	1.25650	-	-

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نشرات اقتصادية مختلفة لمصرف ليبيا المركزي

المبحث الثاني: التضخم، ماهيته أنواعه

1. مفهوم التضخم

يقصد بالتضخم الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ويحسب خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة، والذي يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنقود ومن ثم انخفاض الدخل الحقيقي للفرد والدولة، ويعكس هذا التزايد الارتفاع في أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية الأساسية وأسعار السلع والخدمات الداخلية في حساب الناتج المحلي الإجمالي ومن الناحية التاريخية يرجع التضخم إلى بداية ظهور اقتصاديات السوق، وتزداد معدلاته في الظروف الاستثنائية للدول خاصة في الحروب ويصبح التضخم أكثر تسارعا عندما يرافق الزيادة في عرض النقد زيادة في الانفاق الحكومي بخاصة الانفاق الحربي (رحومة، الزغداني، ص 4)

2. أنواع التضخم

هناك أنواع مختلفة من التضخم، بما في ذلك التضخم الطبيعي أو التضخم الطارئ، يحدث التضخم الطبيعي عندما يكون هناك زيادة تدريجية ومعتدلة في معدل الأسعار مع مرور الوقت. على الجانب الآخر، يحدث التضخم الطارئ عندما يحدث زيادة حادة في الأسعار بشكل مفاجئ نتيجة لأسباب استثنائية مثل الكوارث الطبيعية أو الأحداث السياسية المهمة، وقد يؤدي التضخم الطارئ إلى اضطرابات اقتصادية خطيرة وتدهور الظروف المعيشية للأفراد (خليل، ص128).

3. تطور معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000 – 2022م)

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (2) نلاحظ أن جميع سنوات الدراسة قد حققت تغييرا موجبا والذي يعكس تزايد الرقم القياسي لأسعار المستهلك سنويا وذلك باستثناء السنوات (2000 – 2001 – 2002 – 2003 – 2004 – 2019م) التي حققت معدلات تغير سالبة، كما نلاحظ تزايد معدل التضخم السنوي من 2.7 عام 2005 إلى 10.4 عام 2008 ليسجل تباطأ في العامين 2009، 2010 تم سجل ارتفاعاً عام 2011 ليصل إلى 15.5%، ليعاود انخفاضه في الأعوام من 2012 الي 2015، تم ارتفاع الى اعلى قيمة له حيث سجل 25.9 و 25.8 عامي 2016 و 2017 كما نلاحظ أن الرقم القياسي للأسعار قد شهد ارتفاعا ضمن فترتين من فترات الدراسة، فترة كان فيها الارتفاع بنسب بسيطة من عام 2000 إلى عام 2009، حيث سجل أكبر ارتفاع خلال هذه الفترة ليصل إلى 10.4% عام 2008 ثم اخذ في الارتفاع بنسب كبيرة ليصل 25.9% في عام 2016، ثم أخذ في الانخفاض حيث سجل ما قيمته 2.2- % في عام 2019 وفي الأعوام الأخيرة من الدراسة اخذ في الارتفاع البسيط حيث سجل ما قيمته 4.6% في عام 2022م.

جدول رقم (2): تطور معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2022).

السنة	معدل التضخم %	السنة	معدل التضخم %
2000	-2.9	2011	15.5
2001	-8.8	2012	6.1
2002	-9.8	2013	2.6
2003	-2.2	2014	2.4
2003	2.7	2015	9.9
2004	1.5	2016	25.9
2005	2.7	2017	25.8
2006	1.5	2018	13.6
2007	6.3	2019	-2.2
2008	10.4	2020	1.4
2009	2.5	2021	2.8
2010	2.8	2022	4.6

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نشرات اقتصادية مختلفة لمصرف ليبيا المركزي

الدراسة القياسية

■ قياس أثر العلاقة بين تغيرات سعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000 - 2022).

وصف وتقدير النموذج القياسي

يمكن وصف النموذج القياسي في العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي كمتغير تابع، والإيرادات النفطية كمتغير مستقل، ويمكن وضع العلاقة كما في الدالة التالية:

$$info = \alpha + \beta_1 exr + \beta_2 pexr + ut$$

حيث أن:

$info$: معدل التضخم

exr : سعر الصرف الاسمي

$pexr$: سعر الصرف الموازي

$(\alpha, \beta_1, \beta_2)$: ثوابت النموذج

Ut : حد الخطأ

اختبار استقرار السلاسل الزمنية Unite root test

سيتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار (ديكي - فولر المعدل (ADF)) واختبار (فيليبس - بيرون (PP)) لبيان ما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة مستقرة أم لا. وباستخدام البرنامج، يبين الجدولين رقم (3) و (4) نتائج هذا الاختبار لمتغيرات الدراسة على النحو الآتي:

جدول رقم (3): Augmented Dickey and Fuller (ADF) results

المتغير	المستوى			الفرق الأول			مستوى استقراريه السلسلة
	5% Prob			5% Prob			
	INT	INT + T	Non	INT	INT + T	Non	
$info$	0.0973	0.1011	0.0730	0.0040	0.0131	0.0002	عند الفرق الأول
exr	0.9474	0.9523	0.9291	0.0024	0.0060	0.0002	عند الفرق الأول
$pexr$	0.7638	0.4468	0.6690	0.0033	0.0001	0.0002	عند الفرق الأول

جدول رقم (4): Phillips Perron (PP) results

المتغير	المستوى			الفرق الأول			مستوى استقراريه السلسلة
	5% Prob			5% Prob			
	INT	INT + T	Non	INT	INT + T	Non	
<i>info</i>	0.2673	0.3889	0.0631	0.0046	0.0027	0.0002	عند الفرق الأول
<i>exr</i>	0.9474	0.9523	0.9502	0.0024	0.0060	0.0002	عند الفرق الأول
<i>pexr</i>	0.7425	0.4144	0.6846	0.0031	0.0155	0.0002	عند الفرق الأول

يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن النتائج المتحصل عليها من اختبار (ديكي – فولر المعدل (ADF)) أن المتغيرات (*pexr, exr, info*) غير ساكنة عند مستوياتها الأصلية، وبعد إدخال الفروق لهذا المتغيرات أصبحت ساكنة عند الفرق الأول ((1) Difference st)، وكذلك بالنسبة لاختبار (فيليبس – بيرون) (PP) كما هو مبين بالجدول رقم (4) أن المتغيرات (*pexr, exr, info*) غير ساكنين عند مستوياتها الأصلية، وبعد إدخال الفروق لهذه المتغيرات أصبحت ساكنة عند الفرق الأول ((1) Difference).

تطبيق خطوات نموذج ARDL

نتقل إلى تطبيق خطوات نموذج ARDL لمتغيرات الدراسة وذلك بالاعتماد على برنامج Eviews10. تحديد فترات أو فجوات التباطؤ الزمني من أجل تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء الزمني المناسبة، نستخدم مجموعة من المعايير

-معيار المعلومات لـ Akaike Information Criterion (AIC).

-معيار المعلومات لـ Schwarz Information Criterion (SC).

-معيار المعلومات لـ Hannan & Quinn Information Criterion (HQIC).

جدول رقم (5): تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء VAR Lag Order Selection Criteria

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-124.0738	NA	129.3924	13.37619	13.52531	13.40143
1	-104.3359	31.16512	42.58173	12.24588	12.84237	12.34683
2	-86.48844	22.54414*	18.35652	11.31457	12.35843*	11.49123
3	-73.56775	12.24066	15.49560*	10.90187*	12.39309	11.15424*

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eview.10).

من خلال نتائج الجدول رقم (5) يتضح لنا ان التباطؤ الثالث هو التباطؤ الأنسب لبيانات الدراسة الحالية خلال الفترة من 2000 الي 2022 م.

التقدير والنتائج

تقدير العلاقة بين الإيرادات النفطية على التضخم:

اختبارات كفاءة النموذج:

الاختبارات الخاصة بسلسلة البواقي:

وبالنظر الى النتائج الخاصة باختبارات سلسلة البواقي للنموذج المقدر والواردة بالجدول رقم (6) يتضح:

- أن هذه السلسلة تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك اعتمادا على قيمة إحصاء اختبار Jarque Bera Normality test البالغة (2.218944) وهي أكبر من جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائيا 10% 5% 1% وهو ما يدعو الى قبول الفرض العدمي والقاضي بأن هذه السلسلة تتبع التوزيع الطبيعي.

- عدم معاناة هذه السلسلة من مشكلة الارتباط الذاتي Serial correlataion وذلك من عدم معنوية إحصاءة اختبار (Breusch–Godfrey Serial correlataion) فهي غير معنوية عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائياً. وهو ما يدعو الى قبول الفرض العدمي والقاضي بأن هذه السلسلة لا تعاني من مشكلة الارتباط المتسلسل.
- عدم معاناة هذه السلسلة من مشكلة عدم التجانس Heteroskedaticity أو عدم تجانس التباين الشرطي ARCH effect وذلك لعدم معنوية إحصاءاتي اختباري Breusch pagan ARCH effect و Godfrey test واختبار ARCH وعند جميع مستويات المعنوية المعتبرة.

جدول رقم (6): اختبارات سلسلة البواقي Residuals

Prob	Statistic Value	TEST	
Brusch-Godfrey serial correlation LM test			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 4 lags			
	F- Statistic	0.066917	0.8007
	Obs*R-Square	0.114885	0.7347
	Normality test (Jarque Bera)	2.218944	0.329733
Residual are Normally Distributed:Null hypothesis			
Heteroscedasticity Homoscédasticité:Null hypothesis	Breusch-Pagan-Godfrey Test		
	F- Statistic	0.199041	0.9707
	Obs*R-Squared	1.719742	0.9436
	Scaled explained SS	1.432761	0.9638
	ARCH test		
	F- Statistic	0.354991	0.5596
	Obs*R-Squared	0.390697	0.5319

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eview.10).

اختبار أخطاء التوصيف للنموذج:

اختبار Ramsey Reset test تم الاعتماد على هذا الاختبار الذي تحدد نتائجه مدى ملائمة أو تصميم النموذج من حيث نوع الشكل الدالي لهذا النموذج وحيث أن نتائجه تشير الى أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي، وبذلك فإن النموذج يعد صحيح، وذلك بدلالة قيمة F التي بلغت قيمتها (0.889578) عند مستوى معنوية أكبر من 5% والبالغ (0.4828) وبهذا نرفض فرض العدم القاضي بعدم ملائمة النموذج من حيث الشكل الدالي، ونقبل الفرض البديل القاضي بسلامة وصحة النموذج.

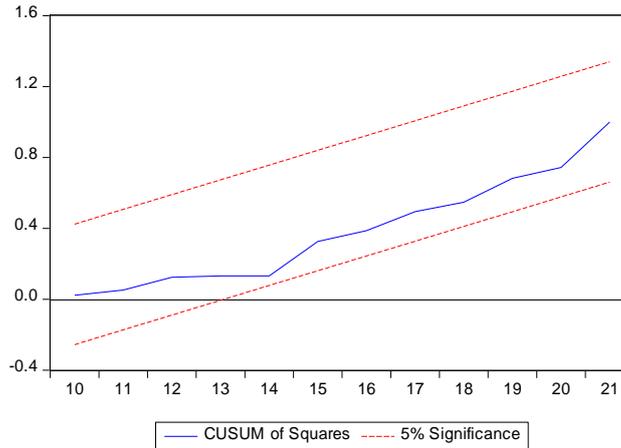
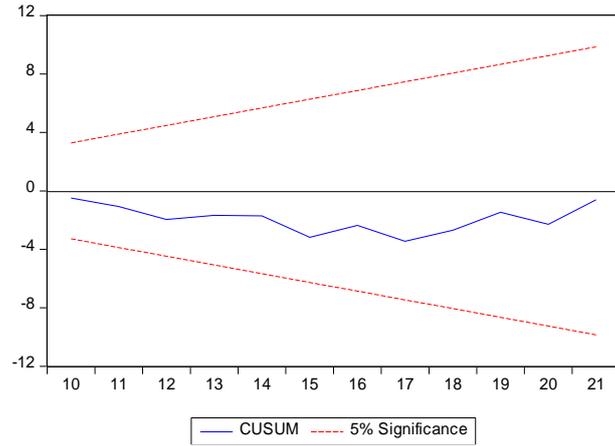
جدول رقم (7): اختبار أخطاء التوصيف للنموذج Ramsey RESET Test.

	Value	df	Probability
F-statistic	0.889578	(3, 9)	0.4828

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eview.10).

الاختبارات الخاصة باستقرار هيكل النموذج: Stability of the model:

من خلال فحص الشكل رقم (1) ولمحتوى على إحصائية CUSUM التي تعبر عن مدى الاستقرار الهيكلي للنموذج على مستوى الحد الثابت والإحصائية CUSUM of Squares والتي تعبر عن مدى الاستقرار الهيكلي للنموذج على مستوى التباين. يتبين من أن الخطوط الممثلة للإحصائيتين تقع جميعها في الحدود الحرجة عند مستوى 5% وهو ما يؤكد استقرار معاملات النموذج خلال الاختبارات المتكرر



الشكل رقم (1): إحصائية ز CUSUM

اختبار استقرار هيكل النموذج وفقا لإحصاءاتي CUSUM - CUSUM of Squares التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود

تشير النتيجة الوارد بالجدول رقم (8) والخاص باختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة الى وجود ارتباط بعلاقة توازنه ذات الأجل الطويل (علاقة تكامل مشترك) وهذه العلاقة ذات اتجاه من المتغيرات المستقلة الى المتغير التابع ، وهو ما تدل عليه إحصائية الاختبار ذات القيمة (6.191551) حيث إنها أكبر من الحد الأعلى للاختبار (1) وعند مستويات المعنوية 10% و5% و2.5% و1% . وهو ما يتيح لنا رفض فرض عدم القائل بعدم وجود علاقة ارتباط توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات ونقل الفرض البديل القاضي بوجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات.

جدول رقم (8): اختبار التكامل المشترك بين متغيرات.

Test Statistic	Value	K
F-statistic	6.191551	1
Significance	1(0)	1(1)
10%	2.17	3.19
5%	2.72	3.83
2.5%	3.22	4.5
1%	3.88	5.3

تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج:

وبما أن المتغير التابع يرتبط بعلاقة توازنه طويلة الأجل بالمتغيرات المستقلة، وبذلك تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (9) والخاصة بتقدير هذه العلاقة بان المتغيرات المستقلة سعري الصرف الرسمي والموازي $pexr, exr$ ترتبط بعلاقة موجبة معنوية عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائياً مع المتغير التابع معدل التضخم $info$ ويتوافق ذلك مع النظرية الاقتصادية، حيث تبين المعلمة الممثلة للمرونة الجزئية سعري الصرف الرسمي والموازي اتجاه معدل التضخم أن الزيادة في سعري الصرف الرسمي والموازي بما مقدار 1% ستؤدي الى زيادة معدل التضخم بما مقداره 0.027 و 0.004 % تقريبا على التوالي.

جدول رقم (9): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXR	2.696682	2.536303	1.063233	0.3086
PEXR	0.433511	1.162906	0.372783	0.7158

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eview.10).

تحليل ديناميكيات الأجل القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد:

تشير نتائج اختبار تصحيح الخطأ غير المقيد UECM والواردة بالجدول رقم (10) الى ان حد تصحيح الخطأ Error correction ساليا ومعنويا عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائياً وهو ما يفي بالشروط الأساس في النموذج لتصوير ديناميكيات الجبل القصير فقد بلغت قيمة معلمة تصحيح الخطأ $CoinEq(-1)$ ما قيمته (-0.690828) وهو ما يعنى ان تقريبا 69 % من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن سنة بالنسبة لهذه الدراسة اعتبارا لاعتمادنا السلاسل الزمنية السنوية ، وهو ما يعنى ان العودة الى التوازن ممكنة في ظرف نصف عام تقريبا، واعتبارا لمعنوية المتغير المستقل فهذا يدل على قوة إمكانية الاستفادة من هذا النموذج في تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

جدول رقم (10): تحليل ديناميكيات الأجل القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXR)	-1.492039	1.466382	-1.017497	0.329
D(PEXR)	1.699208	0.914215	1.858651	0.0878
D(PEXR(-1))	3.610473	0.889538	4.058818	0.0016
D(PEXR(-2))	3.261747	1.142447	2.855054	0.0145
CointEq(-1)*	-0.690828	0.148401	-4.655151	0.0006

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eview.10).

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج -

1. أظهرت نتائج اختبارات جذر الوحدة أن السلاسل الزمنية باستخدام اختبار كل من (ديكي - فولر) المعدل (ADF) و(فيليبس - بيرون) (PP) أن المتغيرات ($pexr, exr, info$) غير ساكنة عند مستوياتها الأصلية، وبعد إدخال الفروق لهذا المتغيرات أصبحت ساكنة عند الفرق الأول ((1) st Difference)، وكذلك بالنسبة لاختبار (فيليبس - بيرون) (PP) أن المتغيرات ($pexr, exr, info$) غير ساكنين عند مستوياتها الأصلية، وبعد إدخال الفروق لهذه المتغيرات أصبحت ساكنة عند الفرق الأول ((1) st Difference).

2. تشير النتيجة والخاصة باختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة الى وجود ارتباط بعلاقة توازنه ذات الأجل الطويل (علاقة تكامل مشترك) وهذه العلاقة ذات اتجاه من المتغيرات المستقلة الى المتغير التابع، وهو ما تدل عليه إحصائية الاختبار ذات القيمة (6.191551) حيث إنها أكبر من الحد الأعلى للاختبار (1)1 وعند مستويات المعنوية 10% و5% و2.5% و1% . وهو ما يتيح لنا رفض فرض العدم القائل بعدم وجود علاقة ارتباط توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات ونقبل الفرض البديل القاضي بوجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات.
3. تشير النتائج الخاصة بتقدير العلاقة بان المتغيرات المستقلة سعري الصرف الرسمي والموازي $pexr, exr$ ترتبط بعلاقة موجبة معنوية عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائياً مع المتغير التابع معدل التضخم $info$ ويتوافق ذلك مع النظرية الاقتصادية، حيث تبين المعلمة الممثلة للمرونة الجزئية سعري الصرف الرسمي والموازي اتجاه معدل التضخم أن الزيادة في سعري الصرف الرسمي والموازي بما مقدار 1% ستؤدي الى زيادة معدل التضخم بما مقداره 0.027 و0.004% تقريباً على التوالي.
4. تشير نتائج اختبار تصحيح الخطأ غير المقيد UECM الى ان حد تصحيح الخطأ سالبا ومعنوياً عند جميع مستويات المعنوية المعتبرة إحصائياً وهو ما يفي بالشرط الأساس في النموذج لتصوير ديناميكيات الجبل القصير فقد بلغت قيمة معلمة تصحيح الخطأ $CoinEq(-1)$ ما قيمته (-0.690828) وهو ما يعني ان تقريباً 69% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن سنة بالنسبة لهذه الدراسة اعتباراً لاعتمادنا للسلاسل الزمنية السنوية، وهو ما يعني ان العودة الى التوازن ممكنة في ظرف نصف عام تقريباً، واعتباراً لمعنوية المتغير المستقل فهذا يدل على قوة إمكانية الاستفادة من هذا النموذج في تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

ثانياً: التوصيات: -

1. على المصرف المركزي اختيار سياسة نقدية ملائمة لاستهداف التضخم في الأجل الطويل من خلال أدوات السياسة النقدية، ما من شأنه أن يحافظ على معدلات تضخم منخفضة ومستقرة عند مستويات مقبولة ومعقولة يمكن السيطرة عليها، ويحد من تلك الآثار السلبية للضغوط التضخمية لا سيما في الأجل الطويل.
2. العمل على تقليص الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والموازي لإيجاد سعر موحد يتناسب مع الية السوق ويضمن تحقيق الأهداف المرسومة من قبل المصرف المركزي.
3. تعزيز الإنتاج المحلي ووضع السياسات التجارية التي تحمي الصناعات المحلية وتقلل من استيراد السلع والخدمات بهدف الحد التضخم.
4. التحكم في عرض النقود من قبل مصرف ليبيا المركزي، وذلك باستخدام سياسة انكماشية بحيث يؤدي انكماش عرض النقود الى خفض القوة الشرائية مما يؤدي الى انخفاض الطلب الإجمالي وانخفاض الأسعار المحلية وهذا بدوره يؤدي الى انخفاض الطلب على الواردات.

المراجع:

- 1- امحمد رمضان شنبيش، دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1992 – 2008م، المجلة الجامعية، العدد 15، المجلد الأول. 2013.
- 2- السيد متولي عبد القادر، (2011)، الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)، دار الفكر المملكة الاردنية الهاشمية – عمان.
- 3- السيد محمد أحمد السريتي، (2009)، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، كلية التجارة- جامعة الاسكندرية، ط1.
- 4- الداوي اليامنة، (2016) أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر للفترة (1990 – 2014)، ماجستير جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.

- 5- بوفروة، عبد المطلب احمد، بركة، حنان عبد الرحمن، محمد، سند حسين، دراسة أثر عرض النقود وسعر الصرف الموازي على التضخم في ليبيا دراسة قياسية بأستخدام نموذج VECM خلال الفترة 2015 – 2018م، مجلة المختار للعلوم الاقتصادية، المجلد السادس، العدد 1، 2019.
- 6- جمال مساعدي، (2014)، أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر في الفترة (1986 – 2014)، ماجستير، جامعة محمد خيضر – بسكرة.
- 7- حامد علي أحمد بن خليل، أثر تغير الإيرادات النفطية على معدل التضخم دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000 – 2022م)، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 3، العدد 2، 2024.
- 8- مجدي محمود شهاب (2007)، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، جمهورية مصر العربية – الاسكندرية.
- 10- رضا عبد السلام، (2007) العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبية العصرية لنشر – جمهورية مصر العربية - المنصورة.
- 11- سامي عمر ساسي، يوسف يخلف مسعود، اختبار العلاقة السببية بين أسعار الصرف والمستوى العام للأسعار دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1993 – 2010م، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة – زليطن، الجامعة الاسمية الإسلامية، العدد 4، 2014.
- 12- عبد السلام مسعود رحومه، الصادق إسماعيل إبراهيم الزغداني، العلاقة بين عرض النقود والتضخم تحليل قياسي على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992 – 2017م)، مجلة المعرفة، العدد التاسع، 2019، جامعة الزيتونة، كلية التجارة، ترهونة، ليبيا.
- 13- عبد العزيز برنة، (2015) تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999 – 2014)، ماجستير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.
- 14- عبد العزيز برنة، (2015)، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999 – 2014)، ماجستير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.
- 15- محمود داغر، رمضان الصويغي، تأثير عرض النقود وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الليبي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 60، 2010.
- 16- مسعود ميهوب، يوسف بركان، محددات التضخم في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990 – 2014م) مجلة دراسات وابحات، المجلد 9، العدد 27، الجزائر، 2017.
- 17- تقارير ونشرات مختلفة مصرف ليبيا المركزي.